بحضور وزير الإعلام

برنامج «السارية» يستضيف مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة

بحضور الدكتور رمزان بن عبدالله النعيمي وزير الإعلام، استضاف برنامج «السارية» الشيخ خالد بن راشد آل خليفة مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة.

وقد استعرض الشيخ خالد بن راشد أبرز الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، وما قدمته الإدارة من نموذج متقدم في تطبيق بدائل العقوبات وفق أفضل الممارسات القانونية والحقوقية، ومساعيها الرامية إلى تعزيز العدالة الناجزة تحقيقاً للأهداف الإصلاحية والإنسانية بأساليب حضارية تحفظ كرامة الإنسان وتدعم اندماجه الإيجابي في المجتمع.

وأشاد مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بما وصلت إليه مملكة البحرين من مكانة دولية مرموقة في مجال حقوق الإنسان من خلال تطبيق مشروع العقوبات البديلة وما يتضمنه من برامج تأهيلية في مقدمتها برنامج السجون المفتوحة كأول جهة في الوطن العربي، مؤكداً أن مملكة البحرين سباقة في تبني وتنفيذ المشاريع التنموية والحضارية بفضل الرؤى المستنيرة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم ومشروع جلالته الإصلاحي والمسيرة التنموية الشاملة، واهتمام ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ومتابعته الحثيثة الدائمة في توفير الفرص النموذجية للمستفيدين من العقوبات البديلة، مشيداً بالدور الذي يقوم به سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشئون الشباب الداعم الأول لبرنامج «السارية» في تعزيز الموروث الوطني البحريني.

ونوه بتوجيهات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية بتطبيق البرامج التأهيلية وفق أعلى المعايير الدولية لتأهيل وإعادة إدماج المستفيدين في المجتمع.

وفي سياق متصل، أكد مدير عام تنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة اهتمام الإدارة بتهيئة الظروف التأهيلية وتوفير البيئة الملائمة والداعمة للمستفيدين من العقوبات البديلة لتأهيلهم بالشكل الأمثل، وحرصها على دعم المستفيدين نفسياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تدريبهم وتأهيلهم في مختلف المجالات تمهيداً لانخراطهم في سوق العمل، وذلك من خلال التعاون مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مشيراً إلى أن الإدارة دائماً ما تحرص على تذليل الصعاب وضمان تحقيق العدالة الجنائية إلى جانب إعادة إدماج المستفيدين في المجتمع من خلال وجود المرونة في تنفيذ العقوبة البديلة وممارسة الحياة بالشكل الطبيعي.

وأشار إلى دور الإدارة البارز في دعم مواهب المستفيدين والاستثمار بها وتوفير الفرص النموذجية من خلال تطبيق أساليب أسهمت في تطوير المستفيدين وصقل مهاراتهم المتنوعة، حيث أسهم برنامج «شد حيلك» الذي صممته وطبقته إدارة العقوبات البديلة بإثراء نمط حياة المستفيدين وتعزيز مشاركتهم ومبادراتهم الإيجابية اتجاه أنفسهم والمجتمع.

وفي ختام اللقاء، أعرب مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة عن شكره وتقديره إلى وزارة الإعلام والقائمين على برنامج «السارية» على الجهود المبذولة في تقديم محتوى تراثي وثقافي متميز يعزز الهوية الوطنية والخليجية الأصيلة، متمنياً لهم دوام التوفيق والسداد.

وعلى هامش اللقاء، يشارك عدد من مستفيدي العقوبات البديلة «برنامج السجون المفتوحة» الموهوبين من أصحاب الحرف اليدوية ببرنامج «السارية» في القرية التراثية خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك، بعرض منتوجاتهم الإبداعية التي تعكس الحرف التراثية الأصيلة استكمالاً لما يقدمه البرنامج من أهداف نبيلة.

جاء ذلك مع أولى الحلقات التي خصصها برنامج «السارية» للاحتفاء بدولة الكويت وبإرثها الثقافي والحضاري، وما حققته من نهضة وتقدم وازدهار.

الرأي الثالث

هيئة «صنع في البحرين»

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

هل يعقل أن يخسر منتخب البحرين١١/ صفرا! هذه نتيجة لا تليق بالرياضة البحرينية، ولا بمنتخب البحرين في مباراته ضد منتخب إيران، ضمن منافسات كأس آسيا للكرة الشاطئية ٢٠٢٥ في تايلاند؟ والغريب أننا لم نسمع أي تعليق رسمي من الاتحاد أو اللاعبين أو حتى إقالة المدرب، وكأن النتيجة الصادمة أمر عادي جدا!

هيئة «صنع في البحرين»:

بالأمس استوقفني خبر إعلان «هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية» بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، عن تحديث المنتجات الوطنية في القائمة الإلزامية، ليتضمن إضافة مجموعة من المنتجات في عدة قطاعات مختلفة، وشمل التحديث إضافة ١١٦ منتجا في ٤ قطاعات.

الهيئة السعودية تهدف إلى تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات، بالإضافة إلى تمكين المصانع الوطنية وزيادة الاعتماد على المنتجات الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة.

المحتوى المحلي السعودي بشكل مبسط هو المحافظة على أكبر قدر ممكن من المال المنفق على المشتريات داخل المملكة، من قبل الفئات المستهدفة، سواء جهات حكومية أو خاصة أو حتى أفراد المجتمع.

وفي سبيل تعزيز ودعم المنتج والمحتوى المحلي تم سن العديد من التشريعات والقوانين والإجراءات، وتم إطلاق الكثير من المبادرات لتشجيع الجميع على الشراء المحلي، منها حملة «منا وفينا».. وهي حملة وطنيّة تهدف إلى رفع الوعي بمفهوم المحتوى المحلي وعناصره، والذي يشمل القوى العاملة والمنتجات والخدمات والأصول والتقنيات المحلية، من أجل تحقيق إحدى وظائف الهيئة الاستراتيجية، والتي ترتكز على تمكين التميز ورفع الوعي، وتنمية الاقتصاد الوطني وتوجيه إنفاق الشرائح الاقتصادية داخل المملكة.

كما تم تدشين جائزة المحتوى المحلي، وتمنح للجهات الحكومية، والشركات المملوكة للدولة، ومؤسسات القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، والتي تتميز في تفضيل المحتوى المحلي في أعمالها ومشترياتها.. كما تم تخصيص الجائزة كذلك لفئة الأفراد من خلال التركيز على قصص النجاح المميزة لدى الأفراد في الخدمات والمنتجات، والتي من شأنها أن تحفزهم على الابتكار في المحتوى المحلي.

لا أدري لماذا تذكرت ذلك الخبر.. مع مبادرة «صنع في البحرين» و«صادات البحرين» التي تم إطلاقها منذ سنوات، وقيل عنها ما قيل لدعم المؤسسات البحرينية الصغيرة والمتوسطة؟ فهل حان الوقت لتفعيل إجراءات دعم المحتوى والمنتج المحلي وتفضيله في المناقصات الحكومية والقطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة.. أم لا نزال نرى أن المنتج الأجنبي أولى بالدعم؟

آخر السطر:

سوف يبدأ في الأول من شهر أبريل المقبل حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق، والذي يأتي في إطار المحافظة على الثروة السمكية، وزيادة كمية وأنواع الأسماك المعروضة في الأسواق المحلية.. نأمل من الجهات المختصة زيادة حملات الرقابة والتفتيش لرصد المخالفين، وضبط الأسعار.. فقد بدأت الأسعار في الارتفاع، بسبب استغلال البعض للقرار.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

تغريم شاب ١٠٠ دينار بسبب معاكسة فتاة في الطريق العام

دفع شاب ثمن تعرضه لأنثى في الطريق العام بعد أن استوقفها وطلب منها رقم هاتفها فلم تعره اهتماما، فما كان منه إلا أن تلفظ عليها بلفظ يعاقب عليه القانون وهو ما دفعها الى تقديم بلاغ جنائي انتهى بصدور أمر جنائي بتغريمه ٥٠ دينارا أقرته محكمة التمييز بعد محاولات منه للإفلات من الأمر والادعاء بأن الواقعة بسبب خلاف مروري.

إذ أسندت النيابة العامة للمتهم أنه في فبراير ٢٠٢٤ بدائرة أمن المحافظة الشمالية رمى علنا المجني عليها بالألفاظ المبينة بالأوراق بما يخدش شرفها واعتبارها من دون أن يتضمن واقعة معينة، كما تعرض للمجني عليها بما يخدش حياءها بالقول المبين بالمحضر والأوراق بالطريق العام.

حيث صدر أمر جنائي بتغريم المتهم ٥٠ دينارا عن كل تهمة، إلا أن المتهم لم يرتض الأمر الجنائي وعارض عليه أمام المحكمة الصغرى الاستئنافية التي قضت ببراءته، حيث لم ترتض النيابة الحكم واستأنف أمام المحكمة الكبرى الاستئنافية التي قضت وبإجماع الآراء بإلغاء حكم البراءة والقضاء مجددا بمعاقبة المتهم وتغريمه ٥٠ دينارا عن الاتهامات الموجهة إليه للارتباط، فطعن المتهم أمام محكمة التمييز.

حيث ادعى أمام محكمة التمييز أن الواقعة في حقيقتها خلاف مروري بين الطرفين إلا أن المحكمة رفضت ادعاءه، وأكدت أن محكمة أول درجة اطمأنت الى أقوال المجني عليها وشهادة الشهود وأن أقوال المتهم مرسلة وأقرت عقوبة الغرامة.

تأييد السجن ٣ سنوات لمتهم خرج من البحرين وعاد بجواز سفر مزور

أيدت محكمة الاستئناف الجنائية السجن مدة ٣ سنوات لشاب هرب من البحرين إلى إيران بسبب أحكام قضائية صادرة بحقه، ثم عاد بعد عدة سنوات حاملا جواز سفر مزور، حيث تم تمديد صلاحية الجواز بطريقة غير قانونية حتى عام ٢٠٢٩، فيما كانت محكمة أول درجة عاقبت شقيقه الهارب بالسجن مدة خمس سنوات عما أُسند إليه من اتهام.

وتعود تفاصيل الواقعة، إلى أن المتهم «المستأنف» غادر مملكة البحرين في عام ٢٠١٥ بصورة غير مشروعة بعد تواصله مع شقيقه المقيم في إيران، حيث نسق مع شخص قام بتهريبه عبر قارب من ساحل الدير إلى إيران، وفور وصوله لجأ إلى مركز الشرطة في إيران وادعى أنه مطلوب أمنيًا في البحرين، ومن ثم تم نقله واستقر في منطقة قم.

وخلال فترة هروبه، تلقى مساعدات مالية وشارك في أنشطة مختلفة، كما قام بتسليم جواز سفره في عدة مناسبات إلى «المتهم الأول – الهارب» المطلوب أمنيًا، ليقوم الأخير بتزوير تمديد صلاحية الجواز باستخدام أختام وتوقيعات مزورة منسوبة إلى الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة. وتم التزوير في أعوام ٢٠١٨ و٢٠٢٠، ثم تم تمديد صلاحية الجواز بطريقة غير قانونية حتى عام ٢٠٢٩.

وعندما عاد «المستأنف» قادمًا من إيران إلى البحرين، تم إلقاء القبض عليه كونه غادر المملكة بصورة غير مشروعة، وتبين أن الأختام والتوقيعات الموجودة بجواز السفر مزورة بعد مقارنتها بالأختام الأصلية، كما كشفت التحريات عن وجود شبكة من الأشخاص في إيران والعراق يساعدون المطلوبين أمنيًا في تزوير وثائقهم الرسمية، وأن المتهم استفاد من هذه الشبكة للهروب وتزوير وتمديد جواز سفره.

فوجَّهت النيابة العامة للمتهمين أنهما في غضون الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤: المتهم الأول، بدائرة أمن مملكة البحرين، قلّد وزوَّر توقيعات وبصمات أختام منسوب صدورها إلى الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة، واستخدمها لتزوير وثيقة سفر تخص المتهم الثاني، كما ارتكب تزويرًا في محرر رسمي، وهو جواز سفر صادر عن مملكة البحرين خاص بالمتهم الثاني، مستخدمًا طرق التزوير المقررة قانونًا، وذلك بأن زوَّر التوقيعات ووضع الأختام المزورة المذكورة في البند السابق، بنية استعماله كمحرر صحيح.

فيما وجَّهت النيابة العامة للمتهم الثاني أنه اشترك بطريقتي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في الجريمة محل البند أولًا، بأن اتفق معه وأمده بجواز سفره ليقوم الأخير بوضع الأختام المزورة عليه، فتمت الجريمة بناءً على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. كما اشترك بطريقتي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في الجريمة المنسوبة إلى المتهم الأول في البند ثانيًا، وذلك بأن اتفق معه وساعده بأن أمده بجواز سفره، فقام المتهم الأول بوضع الأختام المزورة عليه.

السجن ٥ سنوات لمروج مخدرات وإعفاء من أرشد عنه من عقوبة الاتجار

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية معاقبة آسيوي بالسجن مدة ٥ سنوات وتغريمه مبلغ ٣ آلاف دينار بعد اعتياده ترويج المواد المخدرة بواسطة آخرين، حيث كانت محكمة أول درجة قد أعفت آخر من عقوبة الاتجار لإرشاده عن المتهم الأول وعاقبت شابا بحرينيا بالحبس مدة سنة وتغريمه مبلغ ألف دينار، وأمرت بإبعاد الأول نهائيًا عن البلاد بعد تنفيذه العقوبة، ومصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل القضية عندما تلقت إدارة مكافحة المواد المخدرة معلومات من مصادر سرية تفيد بأن شابا بحرينيا يحوز مواد مخدرة بقصد التعاطي، وبناء عليه تم استصدار إذن من النيابة العامة للقبض عليه وتفتيشه، وبناء على ذلك الإذن تمكن رجال الأمن من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من القبض عليه في مركبته، وبتفتيشه ذاتيًا تمكنوا من العثور على مبالغ مالية ناتجة عن عمليات ترويج المواد المخدرة، وبتفتيش مركبته عثر على كيس شفاف يحتوي على مادة يُعتقد أنها مخدرة، وورق لف ومشروب زجاجي، وسيجارة يشتبه في أنها محشوة بالحشيش وشيشة إلكترونية مع رأس يحتوي على مادة يعتقد أنها «السي بي دي» المخدرة، و٥ علب تحتوي على مادة سائلة.

وبعد القبض عليه أرشد إلى المتهم الثاني «آسيوي الجنسية» الذي يتحصل منه على أقراص المؤثرات العقلية، طالبين منه الاتصال به وإيهامه بشراء أقراص مخدرة منه بمبلغ ٢٠٠ دينار من أجل الإيقاع به في كمين، واتفق المتهمان على أن يكون التسليم والتسلم في مقر عمل المتهم الثاني، وأسفر الكمين عن ضبط المتهم الثاني.

وبمعاينة الكيس الذي تسلمه المتهم الثالث من المتهم الثاني تبين أنه يحتوي على ١٣٨ قرصًا مخدرا، كما أنه لدى تفتيشه ذاتيا تمكنوا من العثور على المبلغ المتسلم من المتهم الثالث، وأقر المتهم الثاني لرجال الأمن بأنه يتسلم تلك الأقراص التي يبيعها من المتهم الأول «آسيوي الجنسية» الذي كان موجودًا برفقته في المحل وبناء عليه قام رجال الأمن بالقبض على المتهم الأول، إذ إنه لدى تفتيشه عثروا بحوزته على مبلغ مجموعه ٢٩ دينارًا من عملات بحرينية ودولية يعتقد أنها حصيلة الاتجار بالمواد المخدرة.

وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى المستأنفين الأول والثاني أنهما حازا وباعا المؤثرات العقلية بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها، فيما وجهت إلى المتهم الثالث تهمة التعاطي في غير الأحوال المرخص بها قانونًا.

القبض على شخصين سرقا أسلاكا كهربائية تبلغ قيمتها ١١ ألف دينار

تمكنت مديرية شرطة المحافظة الجنوبية بالتعاون مع مديرية شرطة محافظة العاصمة من القبض على شخصين آسيويين (٢٠ و٣١ عاما)، إثر قيامهما بسرقة أسلاك كهربائية تقدر قيمتها بحوالي ١١٠٠٠ دينار.

وفور تلقي المديرية بلاغا بهذا الشأن باشرت الشرطة عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة، التي أسفرت عن تحديد هوية المتهمين والقبض عليهما.

وأشارت مديرية شرطة المحافظة الجنوبية إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، تمهيدا لإحالة القضية إلى النيابة العامة.

الحبس سنة لعربي الجنسية وإبعاده..

حاول الهروب من أوضاع بلاده غير المستقرة فزور جواز سفر

حاول شخص عربي الجنسية مغادرة بلاده بسبب الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها، متجهًا إلى أوروبا، إلا أن جواز سفره لم يسمح له بدخول تلك الدول، فلجأ إلى وسيلة للتواصل مع أحد الأشخاص المجهولين في بلاده، والذي وفر له جواز سفر أوروبيا مزورا مقابل مبلغ مالي ليستعمله المتهم إلا أن محاولته انتهت بالقبض عليه في البحرين بعد كشف تزوير الجواز.. حيث توجه المتهم إلى مطار البحرين الدولي بنية السفر إلى الدولة الأوروبية نفسها، مستخدمًا الجواز المزور، وعند تمرير الجواز عبر قاعدة البيانات، تبين وجود تعميم صادر بحقه من الإنتربول، مما أثار الشكوك حوله وعند استجوابه من قبل الضابط المسؤول، لوحظ أنه يحفظ جميع بيانات الجواز عن ظهر قلب، بما في ذلك الأرقام، وهو أمر غير مألوف، وعند مطالبته بإثبات جنسيته وإقامته في الدولة الأوروبية، لم يتمكن من تقديم أي مستندات رسمية كما تعذر عليه تقليد التوقيع الموجود على الجواز، واتضح من مقارنة صورته مع الصورة في الجواز وجود اختلاف واضح بينهما، مما أدى إلى اعترافه بالجريمة، حيث أحيل إلى النيابة العامة التي بدورها أحالته للمحكمة الكبرى الجنائية التي عاقبته بالسجن مدة عام، مع إبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، ومصادرة الجواز المستخدم في الواقعة.